



## بيان كتابي باسم دولة قطر

الدورة الـ 79 لجمعية الصحة العالمية (جنيف، 18-23 مايو 2026)

بند جدول الأعمال: 13.2

الوثيقة: ج 7/79

العنوان: تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تولي دولة قطر اهتماماً بالغاً باللوائح الصحية الدولية (2005)، وتستمر دولة قطر بتنفيذ هذه اللوائح والعمل على تحسين وتطوير القدرات المرتبطة بها، ويتم رصد كل ذلك من خلال التقارير السنوية (eSPAR)، بالإضافة إلى قيام وزارة الصحة العامة (من خلال إدارة الطوارئ الصحية) بإجراء التقييم الخارجي المشترك JEE مرتين (في 2016 و 2024). وقد كانت قطر إحدى أوائل دول المنطقة التي تتخذ هذه الإجراءات، التي تم بناءً عليها اعتماد نتائج التقييمات السابقة كأدوات قياس لمشاريع مهمة ضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة.

كما شاركت دولة قطر بفعالية في المناقشات المتعلقة بصياغة التعديلات المقترحة في اللوائح الصحية الدولية ومن ثمّ اعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية في 2024.

ويجدر بالذكر بأنه بعد القيام بالتقييم الخارجي المشترك والاطلاع على نتائجه، قامت وزارة الصحة العامة بعقد ورشة خطة العمل الوطنية للأمن الصحي، وهي إطار عمل بالغ الأهمية يُمكن الدولة من تعزيز قدرتها على الوقاية من تهديدات الصحة العامة والكشف عنها والاستجابة لها، وتستند إلى اللوائح الصحية الدولية، وتعتبر خطة شاملة ومتعددة القطاعات تجمع الجهات الحكومية والهيئات الصحية وأصحاب المصلحة الآخرين لبناء أنظمة أمن صحي وطنية مرنة ومنسقة (خطط استراتيجية لمدة 5 سنوات وخطط تشغيلية لمدة 12-24 شهراً) حيث تستند إلى نهج متعدد القطاعات لمواجهة جميع المخاطر، يشمل الحكومة بأكملها، والمجتمع بأكمله، ويعتمد على نهج الصحة الواحدة.

وتُعد خطة العمل الوطنية للأمن الصحي ضرورية ليس فقط لحماية صحة سكان دولة قطر، ولكن أيضاً لتعزيز دورها الإقليمي والعالمي كمركز للسفر والتجارة والفعاليات الدولية. ومن الأسباب الرئيسية لأهمية خطة العمل الوطنية للأمن الصحي أنها تضمن التأهب لحالات الطوارئ الصحية مثل تفشي الأمراض والأوبئة والأحداث الكيميائية أو الإشعاعية، وحالياً، مسودة الخطة في مرحلة الاعتماد.

شكراً لكم